

## مشروع " أماكن عمل دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة "

### مقدمة

اتخذت المملكة الأردنية الهاشمية خطوات ملحوظة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال العديد من الجهود القانونية والعملية خلال العقد الماضي، ويأتي الحق في العمل كواحد من أهم الحقوق التي يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة عوائق مادية وحواجز سلوكية تحول دون وصولهم لهذا الحق على أساس من المساواة وعدم التمييز.

تتمثل هذه العوائق والحواجز في غياب أشكال إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة، بالإضافة إلى العوائق المادية والحواجز السلوكية في بيئة العمل.

والإضافة إلى ذلك، فإن النهج التشاركي الذي تتبناه الشبكة العربية للتربية المدنية - أنهر في تنفيذ مشروع "مناطق عمل دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة"، تسعى الشبكة لتعزيز المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والنشطين والنشطات في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الاستشارة بخبرات المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكافة المعنيين والمعنيات، لتحقيق هدف المشروع بتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لفرص العمل في مناطق شرق عمان والبادية الوسطى.

يعمل مشروع "مناطق عمل دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة" المنفذ بالشراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تحقيق أهدافه من خلال تفعيل لجنة تكافؤ الفرص المشكلة بموجب المادة (١٤) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لعام ٢٠١٧، وخلق النظام الداعم لعملها وتبني دليل الأربعون الذي يمثل المرجعية القانونية والتفصيلية لعمل اللجنة. يركز المشروع في مشروعياته وأهدافه ومطالبه على الدستور الأردني وللصوص الواردة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لعام ٢٠١٧ والمرتبطة بالحق في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة لهم بالإضافة إلى توفير بيئة عمل خالية من العوائق المادية والحواجز السلوكية.

### ما هو دليل الأربعون

دليل الأربعون بشكل وثيقة تفصيلية سهلة القراءة والتطبيق لتناول مختلف مراحل العمل والتوظيف، استناداً لمبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأحكامها التفصيلية ذات الصلة وأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ الأردني. وتمهد هذه الوثيقة الطريق لعمل يجب أن يبنى عليه وتتضافر فيه جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، للوصول إلى بيئة عمل خالية من العوائق المادية والحواجز السلوكية، وتسودها قيم حقوق الإنسان والتلوع وقبول الآخر؛ بما يحقق تكافؤ الفرص وعدم التمييز للجميع. وتعد هذه الوثيقة بمثابة مرجعية أساسية لأصحاب العمل في القطاعين العام والخاص، والركيزة التي يجب على الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم الاستعانة بها للمطالبة بالترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول في أماكن عملهم.

### الهدف العام من المشروع

تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لفرص العمل في مناطق شرق عمان والبادية الوسطى وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وإمكانية وصولهم إلى بيئة عمل خالية من العوائق المادية والحواجز السلوكية.

### أهداف المشروع الخاصة

- بناء القدرات ورفع مستوى الوعي العام والتشركاء وذوي العلاقة في القطاع العام والخاص والقطاع التطوعي والمنظمات غير الحكومية في المناطق المستهدفة حول تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحسين المهارات والانجازات العملية للجهات الحكومية من أجل الاستجابة بشغافية وفعالية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل.

### مراحل تنفيذ المشروع

يلفد المشروع ضمن عدة مراحل: أولى هذه المراحل تتمثل بمراجعة وتحليل للتشريعات والسياسات والممارسات ذات العلاقة بعمل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعديل الدليل بما يتناسب مع مخرجات هذه المراجعة، تليها حملة توعية وكسب تأييد لصناع القرار وذوي العلاقة لتبني هذا الطيل واتخاذ اجراءات عملية نحو ذلك، يستمر المشروع في مرحلته الثالثة في بناء فترات للشركاء وذوي العلاقة في القطاع العام والخاص وقطاع العمل التطوعي في المناطق المستهدفة، كما سيتم تنفيذ خطة اتصال خاصة بالمشروع لتعزيز وصول الرسائل التوعوية بشكل أكبر.

حول المشروع  
الجهة المنفذة: الشبكة العربية للتربية المدنية - أنهر.  
الجهة الممولة: وزارة الخارجية الأمريكية - مبادرة الشراكة  
الأمريكية الشرق لوسطية - MEPI  
مدة تنفيذ المشروع: ١٨ شهراً تبدأ من ٢٠١٧/٧  
ولغاية ٢٠٢٣/٣



## الفئات المستهدفة

- ١٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة من مناطق شرق عمان والبادية الوسطى.
- ٥٠ ممثل/ة عن ٢٥ منظمة مجتمع مدني متخصصة ومهتمة في مجال الإعاقة.
- ٤٠ مفتش/ة من وزارة العمل.

- لجنة تكافؤ الفرص
- ١٢٠ صاحب عمل عن ٦٠ مؤسسة وشركة من القطاع الخاص العاملين في شرق عمان والبادية الوسطى.
- ٢٥ موظف/ة من ديوان الخدمة المدنية.
- ٢٤ موظف/ة من القطاع العام.

## أنشطة المشروع

